

كلمة الوفد الليبي

أمام الدورة الثامنة عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة
الإطارية بشأن تغير المناخ

والدورة الثامنة لاجتماع الأطراف في بروتوكول كيوتو

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي السيد عبد الله بن حمد العطية، رئيس المؤتمر؛

السيدة كريستينا فيغورس الأمينة التنفيذية للاتفاقية؛

أصحاب المعالي؛

السيدات والسادة رؤساء وأعضاء الوفود المحترمين.

أود بادئ ذي بدء أن أعرب باسم بلادي ليبيا عن خالص التقدير والإمتنان
لدولة قطر الشقيقة على كريم استضافتها لهذا المؤتمر، وعلى بالغ العناية
وحسن التنظيم الذي شهدناه في هذا الصرح المميز.

السيد الرئيس، أيها السيدات والسادة،

إن شعوب الأرض في مختلف بلاد العالم، النامية منها والمتقدمة والأقل
نموا، وهي تعاني من الآثار الضارة التي تعزى للإحترار العالمي، ولتغير
المناخ، بمختلف مظاهر تلك الآثار التي تشتد وطأتها سنة بعد أخرى، هذه
الشعوب جميعها وعلى حد سواء، تتطلع كل سنة لمؤتمر الأطراف في هذه
الاتفاقية، ومؤتمر الأطراف العامل بوصفه اجتماع الأطراف في
بروتوكول كيوتو، آملة أن يصل المؤتمرين فيهما إلى قرارات توافقية

قابلة للتطبيق تساعدنا على التأقلم مع تغير المناخ، وعلى تجنب تفاقم مظاهره في العقود المقبلة لدرجة تهدد مستقبل الأجيال القادمة وتتحدى الحياة على وجه الأرض.

ومما لا شك فيه أن شعوب الدول النامية بصفة عامة، والأقل نموا بصفة خاصة، هي الأكثر تأثرا بهذه الآثار الضارة، والأقل قدرة على التأقلم معها، وأن الدول المتقدمة تتحمل أمام شعوبها وشعوب العالم كله المسؤولية التاريخية على هذا التدهور الذي أصاب المناخ العالمي، وهي مطالبة بموجب الاتفاقية بأن تتحمل مسؤولية الريادة في التخفيف منه، كما تتحمل مسؤولية مساعدة الدول النامية على مجابهته، والتأقلم معه، عن طريق التمويل، وبناء القدرات، وتطوير ونقل التقنية.

ولأن تدابير الإستجابة لتغير المناخ نفسها لها تأثيرات سلبية مدمرة على اقتصاد مجموعة كبيرة من الدول النامية، وخاصة منها البلدان التي يعتمد اقتصادها اعتمادا كبيرا على إنتاج وتجهيز وتصدير الوقود الأحفوري، فقد أوجبت الاتفاقية في الفقرة 8 من المادة 4 على الدول لدى تنفيذها لالتزاماتها الإهتمام التام لاتخاذ ما يلزم من إجراءات لتلبية الاحتياجات المحددة لتلك البلدان الناشئة عن تدابير الإستجابة لتغير المناخ، وفي هذا الإطار، فإن بلادي تعتبر منتدى تدابير الإستجابة القائم خطوة تمهيدية في اتجاه خطوات عملية لتلبية تلك الاحتياجات المنوه عنها في الاتفاقية.

سيدي الرئيس،

لقد استبشرت شعوب العالم خيرا بخطة عمل وخارطة طريق بالي التي كان مخاضها عسيرا وميلادها صعبا، وإن هذه الشعوب تتطلع لرؤية تنويع ناجح لهذه الخطة في مساريها المتلازمين في ختام مؤتمرننا هذا هنا

في الدوحة، سواء فيما يتعلق منها ببروتوكول كيوتو، أو بالتعاون الطويل الأمد، وليبيا تقف مع المجموعة العربية والمجموعة الإفريقية ومجموعة 77 والصين في وجوب تسوية المسائل العالقة في مسار التعاون الطويل الأمد، وضرورة أن تتخذ دول المرفق الأول للاتفاقية الإجراءات اللازمة لدخول المرحلة الثانية لبروتوكول كيوتو مرحلة التنفيذ في الأول من يناير سنة 2013.

إن بلادي إذ تعرب عن ارتياحها للجهود المبذولة للتعاون الدولي في مجابهة تغير المناخ لتؤكد على أهمية أن تستند كل المقررات التي يتم التوصل إليها في هذا الشأن على مبدأ المسؤولية المشتركة والمتباينة في آن، وأن تشمل جميع المجالات ولا تقتصر على التخفيف، ولذلك فإن دول المرفق الأول للاتفاقية مدعوة لتنفيذ جميع التزاماتها كاملة فيما يخص التخفيف والتمويل ونقل التقنية لمساعدة الدول النامية على التأقلم مع تغير المناخ أولاً، ومن ثم تمكين الدول النامية من اتخاذ ما تستطيع من إجراءات طوعية للتخفيف من تغير المناخ بدون الإضرار بتوجهاتها التنموية التي يجب أن تستمر وتتصاعد لتلحق بركب التقدم في أقرب وقت ممكن. وفي هذا الإطار نؤكد على ضرورة إيلاء الدول المتقدمة الاهتمام اللازم بتوفير التمويل المطلوب لجهود التأقلم مع تغير المناخ في الدول النامية وبصفة خاصة أقل البلدان نمواً.

سيد الرئيس،

لقد مرت بلادنا منذ سنة 1969 ولمدة إثنان وأربعون سنة ونيف بحقبة مظلمة من تاريخها شدتها إلى الوراء في مختلف المجالات، وتفاقت خلالها مختلف المشاكل بما في ذلك في الإطار البيئي، وقد ضحى شعبنا في العام الماضي بحوالي خمسين ألفاً من أرواح أبنائه لتصحيح هذا

الوضع أي ما يقرب من 1% من تعداده السكاني ، وإننا لعازمون بإذن الله في جهودنا لإصلاح الأخطاء على تنفيذ كل التزاماتنا بموجب الإتفاقية، والمساهمة بإيجابية كاملة في المجهود العالمي لمجابهة تغير المناخ في إطار تنمية شاملة تغطي مختلف النواحي الإقتصادية والإجتماعية والثقافية، ونتوقع أن نتلقى المساندة اللازمة لهذه المجهودات في إطار الإتفاقية والصكوك الناشئة عنها.

لقد سبق لبلادنا أن خففت بشكل طوعي كثيرا من انبعاثاتها الناشئة عن حرق الغاز المصاحب لإنتاج النفط، كما أحلت الغاز محل المنتجات النفطية الثقيلة والمتوسطة في معظم محطات توليد الكهرباء. وهي تستخدم الألواح الشمسية في الحماية المهبطية لبعض خطوط أنابيب النفط، ومحطات الاتصالات النائية، وهي بصدد تدشين مشروع لاستخدام طاقة الرياح في توليد الكهرباء في الجبل الأخضر شرقي البلاد، وهي تتطلع لاستخدام تقنية حبس وتخزين الكربون، ولديها مشاريع أخرى متنوعة تهدف للتقليل من انبعاثات غازات الدفيئة.

سيدي الرئيس، أيها السيدات والسادة،

في الختام لا يسعني إلا أن أكرر شكري لدولة قطر ولأمانة الإتفاقية على فائق العناية وحسن التنظيم، وآمل لمؤتمرنا النجاح في المسير خطوة إلى الأمام في اتجاه تحقيق تطلعات شعوب العالم نحو عالم آمن مناخيا وفرص أكبر للتنمية المستدامة.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

2012/12/06

